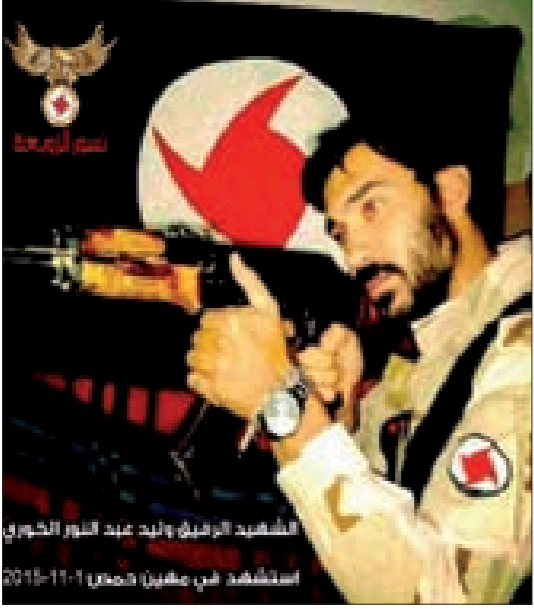


البناء

زف الرفيقين البطلين ثائر عدنان جريج ووليد عبد النور الخوري شهيدين

«القموي»: نعتز بشهادتنا وأبطالنا الذي يتصدون للإرهاب والتطرف وإرادة القوميّين ثابتة وراسخة ومصممة على الانتصار



الشهيد الرفيق ووليد عبد النور الخوري استشهد في تشرين الثاني 2015



الشهيد الرفيق ثائر عدنان جريج استشهد في معارك الحنطة والتضدي بساحة فيفد الدخيل

زفّ الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الأمة وعموم السوريين القوميّين الاجتماعيّين في الوطن وعبر الحدود ارتقاء الرفيقين البطلين ثائر عدنان جريج ووليد عبد النور الخوري شهيدين أثناء تاديتهما واجبهما القومي.

الشهيد الخوري

وجاء في بيان أصدره «القومي» أمس أنّ الرفيق البطل الشهيد وليد عبد النور الخوري هو من مواليد صدد - حصص 1985/1/12، شارك منذ العام 2013 في المعارك التي يخوضها الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى جانب الجيش السوري ضد الإرهاب. استشهد في معركة التضدي للمجموعات الإرهابية المتطرفة عند تخوم بلدة ميهن في 1 تشرين الثاني 2015. تميّز الشهيد البطل باندفاعه وإقدامه وتقانيه، وقد كان مثلاً للقومي الاجتماعي المتلزم والمناقب.

إنّ الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يقدّم الشهيد تلو الشهيد، دفاعاً عن بلادنا وشعبنا، يعتز بشهادته ويفخر بتضحياتهم، وهم الذين يسيطرون أروع ملاحم البطولة في مواجهة الإرهاب والتطرف.

ويؤكد الحزب أنّ التضحيات وبذل الدماء الزكية في سبيل عزة بلادنا وكرامتها، هي تعزيز لخيار الصمود وإرادة المقاومة، فهؤلاء الذين يستشهدون في ميادين الصراع في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف، إنما يؤسسون لمستقبل الأمة وحريتها وعزتها.

التحية للشهيد البطل الرفيق وليد الخوري، ولكلّ شهداء الحزب والجيش، الذين بتضحياتهم سيحقق الانتصار على الإرهاب ودايمه.

وتحية لكلّ القوميّين الاجتماعيّين الذين يمتشقون السلاح ويتصدون للإرهاب.

هذا ويشعّ الشهيد البطل اليوم الاثنين 2 تشرين الثاني في مدينة صدد عند الساعة الثانية عشرة ظهراً بماتم حزبي وشعبي، البقاء للأمة.

سيرة الشهيد جريج

أما الرفيق البطل الشهيد ثائر جريج فهو من مواليد المزيّنة - الحصن 1983/6/15، شارك في العديد من المعارك ضدّ الإرهاب.

استشهد في معركة التضدي للمجموعات الإرهابية المتطرفة عند تخوم بلدة ميهن في 31 تشرين الأول 2015.

تميّز الشهيد البطل باندفاعه وإقدامه وتقانيه، وقد كان مثلاً للقومي الاجتماعي المتلزم والمناقب.

أضاف البيان إنّ انضمام الرفيق البطل ثائر جريج إلى كواكب شهداء الحزب والأمة، الذين يستشهدون دفاعاً عن أمتنا وشعبنا، هو تأكيد على أنّ إرادة القوميّين الاجتماعيّين، ثابتة، راسخة، ومصممة على الانتصار في المعركة المصيرية ضدّ العدو اليهودي وقوى الإرهاب والتطرف والدول التي ترعى

■ لمياء عاصي

عن الإئتمان... وأشياء أخرى

تطور الاقتصاد العالمي بشكل كبير خلال المئة عام الأخيرة وحقق قفزات كبيرة في كل القطاعات، وخصوصا الصناعة والزراعة والخدمات وكان العامل الأكبر لهذا التقدم هو التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات، التي أضافت الكثير من النشاطات والمنتجات إلى الاقتصاديات المحلية والعالمية، وغيّرت منظومات الإنتاج والتسويق والتوزيع بشكل كامل، بالطبع ترافق هذا التقدم التقني الاقتصادي الهائل بتطور مماثل في القطاع المصرفي وإدارة حركة الأموال أو السياسات النقدية، ومن خلال نظم الائتمان استطاعت المصارف أن تزيد سرعة حركة رؤوس الأموال وأن تسهم كثيرا في الحياة الاقتصادية.

وقد لخص الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية the theory of economic development الذي أصدره في بداية القرن العشرين، أهم متطلبات الائتمان الاقتصادية وهي إمكانية الحصول على المال (الائتمانية) بكلفة رخيصة وبطرق ممكنة.

لا يمكن الحديث عن نمو اقتصادي بدون وجود نظام مصرفي قوي يقوم بتسريع وتيرة حركة العمليات الاقتصادية ويسهل إجراء العمليات التجارية والصناعية من خلال تقديم السيولة المالية اللازمة عن طريق الخدمات الائتمانية التي باتت تبايع على شكل منتجات لها مواصفات وأسعار معينة، ولأنها تمسّل معظم الأصول العقارية والألات الصناعية ووسائل النقل باتت تشكل البنوك الدعامة الرئيسية للاقتصاد، كما يقاس تطور البيئة الائتمانية والاقتصادية بإمكانية وسهولة الوصول إلى رأس

المال.

في سياق الإصلاح الاقتصادي الهام الذي حصل في القطاع المصرفي في سورية مع بداية الألفية الثالثة تمّ السماح بدخول البنوك الخاصة إلى القطاع المصرفي الذي كان محصورا للعقود خلت بالمصارف العامة المملوكة للدولة فقط، نستطيع القول نظريا، إنّ

دخول منافسين جدد إلى القطاع كان يجب أن يؤدي إلى تطوره، ولكن واقعا، اليوم تطوّر كبير في المصارف العامة بسبب نقاط الضعف البنوية في هيكلتها المؤسساتية والبيئة التشريعية، والتي لم تتمكن من تجاوزها فعليا، واليوم تواجه مشاكل جدية لعل أولها الانخفاض الشديد في القيمة الفعلية لموجودات هذه المصارف، ثم الكثير من القروض المعترفة والضمانات الوهمية للقروض، حيث أنّ الضمانات في بعض القروض لا تكفي لسداد 10% من المبالغ المستحقة، إضافة إلى أنّ عملية الحصول على القروض في الكثير من الأحيان يغلفها الكثير من الفساد.

في معظم الدول التي تملك نظاماً مصرفياً متطوراً، تمّ تأسيس «مكتب الائتمان الوطني»، ليكون بمثابة صلة الوصل بين جميع الجهات المقرضة في البلد، هذا المكتب الذي ترتبط به كل المصارف والمؤسسات التي تمنح قروضا أو سلعا بطريقة ائتمانية، لديه تفاصيل الحالة الائتمانية لكل شخص، وكل المعلومات المتعلقة بالقروض التي حصل عليها وسدادها للقروض والالتزامات المتوجبة عليه والدخول الشهرية أو السنوية التي يحصل عليها، وما إذا سبق له أن تمثّر أو امتنع عن السداد، أو كانت لديه أي مشكلة، كما تتضمّن معلومات عن الضمانات العقارية المعطاة لكل من هذه البنوك، وبالطبع، لا يمكن لأيّ شخص الحصول على قرض من أي مصرف ما لم يحصل على ورقة من مكتب الائتمان الوطني، مثل هذه الخدمة من شأنها أن تحمي المصارف العامة والخاصة من الوقوع ضحية شخص أو مؤسسة تقترض مبالغ تفوق قدرتها على السداد، ومن أكثر من مصرف، ثم تعلن إفلاسها وتعاين مشاكل فلا تتمكن من السداد مستقبلا.

كلنا نتذكر، المصرف الصناعي وتعرّفه في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، كل ما حصل هو أنّ الجهات المعنية قامت بتغيير الإدارة وبدلا عن فلان جاءت بعلان وبقيت الأنظمة على ما هي عليه، فتكرّرت نفس القصة والإفاقات، فلم تساهم

في تطوير حقيقي للمصارف العامة ورفع كفاءة الإدارة لا يمكن أن تتمّ إلا من خلال تطوير البنية المؤسساتية وتحديث القوانين التي تحكم عمل هذه المصارف، ومن ثم تطبيق الحلول الحاسوبية المتطورة والربط الشبكي وإحداث مكتب للإئتمان، ولا بدّ من العودة إلى ما قاله شومبتر حيث لخص المسألة التنموية بأنها الحصول على المال بطريقة ممكنة وبكلفة رخيصة.

لبنان بين أزمتي الرواتب والمساعدات الدولية...

يوسف الصايغ

بعد تحذيراته السابقة بأنّ وزارته لن تستطيع تأمين رواتب شهر كانون الأول لموظفي القطاع العام، خرج وزير المال علي حسن خليل مجددا ليعلن عن تعذر دفع رواتب المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية لشهري تشرين الثاني وكانون الأول المقبلين، أو على الأقل تعذر دفع الرواتب للعديد من مؤسسات الدولة، وعليه تاتي أزمة الرواتب بعد أزمة النفايات التي ملأت الشوارع وطافت بها بعد هطول الأمطار، لتندق ناقوس الخطر عند أعلى المستويات، ما يعكس أيضا المزق الذي تفرق فيه الحكومة العائمة على بحر من الأزمات، والتي يدقّ ثمنها المواطن بالدرجة الأولى.

وفي سياق متصل برز الكلام عن رفع اسم لبنان من قائمة المساعدات الدولية، وأفادت مصادر بأنّ وزارة الاتصالات تبليت رفض البنك الدولي تمديد للموعد النهائي ستة أشهر أخرى لمشروع النظام البيئي للإنترنت النقال، Mobile MIEP - Internet Ecosystem Project، البالغة قيمته 12.8 مليون دولار، حيث تقوم الدولة اللبنانية بتمويل نصف المشروع والنصف الآخر بواسطة القرض موضوع الاتفاقية.

في جديد التطورات المتعلقة بازمة الرواتب، يبدو أنّ رواتب نحو 103 آلاف عسكري وعنصر أممي في الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، وأمن الدولة، أصيحت مهددة في الشهرين المقبلين من السنة الجارية، ما دفع نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقليل إلى تحميل كل مكوّن سياسي المسؤولية في حال لم يتمّ صرف الأموال للعسكريين الموجودين في عرسال ورأس بعلبك وفي الشمال والجنوب، كذلك نقل عن قائد الجيش إنذاره أهل السياسة من اللعب بورقة رواتب العسكريين، محمّلاً إياهم تداعيات ما قد ينتج من قرارات قد تتخذها القيادة العسكرية نتيجة عدم صرف الأموال لعناصر المؤسسة. وبعد أنّ حذر وزير المالية من حدوث ما وصفه به «الانهيار الكبير»، هل تقروض أزمة الرواتب عقد جلسة للحكومة، ويتمّ إيجاد حل للمشكلة عبر إصدار مراسيم تصدر عن الحكومة لتحويل سلف خزينة أو اعتمادات مدوّرة؟

غياب الموازنة... العقبة الأساسية

يلفت الخبير الاقتصادي حسن مقلد في حديث له «البناء» إلى أنّ أزمة الرواتب «مرتبطة بالمشق التشريعي القانوني الذي ينتج صرف الرواتب»، مشيراً إلى «أنّ المفارقة

عبود: دماء شهدائنا تزيدنا عزماً على الصمود والمضي في المواجهة حتى هزيمة الإرهاب ودحره عن أرضنا وبلادنا

انطلق موكب التشييع من أمام منزل عائلة الشهيد محمّلاً على أكف ثلة من نسور الزوبعة وملفّوفا بعلم الزوبعة، وتقدّم الموكب حمّلة الأكاليل بينها اكليل باسم عميد الدفاع زياد معلوف، وآخر باسم منقذة الحصن.

وعند الوصول إلى الكنيسة حيث ترأس صلاة الجنازة المطران ايليا طعمة يعاونه ليف من الكهنة، أدّى القوميون التحية الحزبية للشهيد البطل.

وقد أكد منقذ عام منقذة الحصن في «القومي» غضبان عبود، أنّ الشهيد ثائر، من القوميّين الشجعان، متميّز في أخلاقه وفي سلوكه، وكان متميّزاً كما كل رفاقه وهم يقاتلون المجموعات الإرهابية المتطرفة.

وأشار عبود إلى أنّ الشهيد ثائر، كان يدرك أنّ الشهادة تنتظره، وهو كتب قبل أيام على صورة له، «الشهيد ثائر جريج»، وهذا دليل على أنه وسائر القوميّين الاجتماعيّين يؤدّون واجبهما القومي بكل إرادة وتصميم، فاما الشهادة أو النصر.

وختم عبود قائلًا: أنّ دماء الشهيد ودماء كلّ شهدائنا تزيدنا عزماً على الصمود والمضي في مسيرة مواجهة الإرهاب والتطرف، حتى هزيمة هذا الإرهاب ودحره عن أرضنا وبلادنا.



«أنّ الوعية الوحيدة الكامنة تتمثل بقانون الانتخاب، حيث يوجد سبعة عشر مقترحا في هذا الخصوص، بينما قانون استعادة الجنسية يمكن طرحه بصيغة معجل مكرّر».

صالح: صرف الرواتب

يتطلب صحة ضمير

وأشار عضو كتلة التحرير والتنمية وعضو لجنة المال والموازنة النيابية عبد المجيد صالح في تصريح له «البناء» إلى أنّ الحالة الاجتماعية والاقتصادية للموظفين والناس «لا تحتمل أن تتأخر الدولة في صرف رواتبهم»، وخصوصا «أنها مصدر الدخل الوحيد لمعظم هؤلاء». وأضاف: «هذا الأمر يتطلب من المسؤولين صحة ضمير والشعور بالمسؤولية، والابتعاد عن ربط الأمور ببعضها وتقاذف الاتهامات، فمن الأمور المخجلة أن يمر شهر من دون أن يتقاضى الموظفون رواتبهم. هذا دليل على عجز الدولة برمتها عن التعامل مع أمر يفترض أنه بديهي».

ولفت صالح إلى كلام وزير المال الذي أكد «أنّ الأموال المطلوبة موجودة ومتوفرة وما ينقصها وجود آلية لصرفها»، مشدداً على أنّ الوزير خليل «لن ينجر إلى منزلق قد يسعي البعض إلى أخذها إليه لصرف الرواتب بطريقة غير شرعية، أسوة بما شهدناه قبل سنوات حيث أنّ هناك أموالاً طائلة تمّ صرفها من دون أي مرسوم أو قانون يشرع عملية الصرف».

وختم مؤكداً «أنّ المسألة تتطلب إقرار مرسوم من قبل الحكومة لنقل الاعتمادات، ما ينتج صرف الرواتب بشكل قانوني من دون أي تأخير».

الخلافات أطاحت بسلفة الرواتب

في آب الفائت، أرسل الوزير خليل مشروع قانون إلى مجلس النواب لإقرار سلفة إضافية بقيمة 850 مليار ليرة لتأمين رواتب القطاع العام وأجوره حتى نهاية السنة، إلا أنّ الخلافات السياسية حول تشريع الضريبة، حالت دون انعقاد المجلس لإقرار هذه السلفة، فما كان منه إلا أن لجأ إلى مجلس الوزراء الذي وافق على فتح الاعتمادات لكنها تغطي رواتب وأجور ومعاشات التقاعد لموظفي القطاع العام، باستثناء رواتب العسكريين لتشرين الثاني وكانون الأول المقبلين، على رغم أنها مؤقّتة، إلا أنها لن تصرف، بحسب وزير المال، قبل إقرار فتح الاعتمادات المطلوبة في مجلس الوزراء.

التشريعية في الوقت الراهن، نظراً إلى الخلاف الحاصل حول بنود جدول الأعمال الخاص بتشريع الضريبة، فأي مخرج سيتمّ اعتماده لحل أزمة الرواتب؟ وهل يتمّ حل المشكلة عبر إصدار مراسيم تصدر عن الحكومة لتحويل سلف خزينة أو اعتمادات مدوّرة.

فتحت: الجمع مسؤول عن الأزمة

أكد عضو كتلة المستقبل النيابية وعضو لجنة المال والموازنة أحمد فتفت، من ناحيته، له «البناء» أنّ الحكومة «يجب أن تجتمع في أقرب وقت ممكن، من أجل أن تقرّ المراسيم الخاصة لتحويل الأموال الخاصة بالرواتب للموظفين والعسكريين». وإذ أشار إلى «أنّ الأموال متوفرة وتحتاج إلى إقرار الآلية الخاصة بها من أجل تشريع عملية الصرف»، لم يحفل نائب «المستقبل» أيّ فريق سياسي مسؤولية التعليل الحاصل، حيث أشار إلى أنّ أزمة الرواتب «تستدعي من الجميع الوقوف أمام مسؤولياتهم، والعمل بعيداً عن المزايدات السياسية لإقرار هذا الموضوع، لأنّ البلد بات في أزمة حقيقية، كذلك يجب الفصل بين قضيتي النفايات والرواتب».

وفي ما يتعلق بعقد الجلسة التشريعية، لفت فتفت إلى

للمرة الثانية على التوالي، لكنه لن يقوم بتמיד المهلة للمرة الثالثة».

النقص الكبير

في مخصّصات الأمن الداخلي

وأشار الوزير خليل، من جهته، إلى وجود نقص في تغذية بند الرواتب، ولا سيما تلك التي تخصّ العسكريين»، لافتاً، في الوقت عينه، إلى «أنّ هذا لا يعني أنها غير متوافرة». وأشار إلى مبالغ متوافرة من الاحتياطي وهي تحتاج إلى قرار في مجلس الوزراء لإصدار مرسوم في هذا المجال، وفي اللحظة التي يتخذ فيها القرار، تتأمن كل الرواتب والتي تبلغ قيمتها 444 مليار ليرة لشهري تشرين الثاني وكانون الأول».

وأضاف: «في معظم الوزارات هناك نقص. يصل النقص في وزارة الدفاع إلى 117 مليار ليرة، وفي الداخلية إلى 84 ملياراً، لكنّ النقص الأكبر يكمن في مخصّصات قوى الأمن الداخلي، إذ يبلغ 85 مليار ليرة لشهريين، و27 ملياراً لآدم العام لشهريين، والأجهزة العسكرية الأخرى 234 ملياراً لشهريين أيضاً».

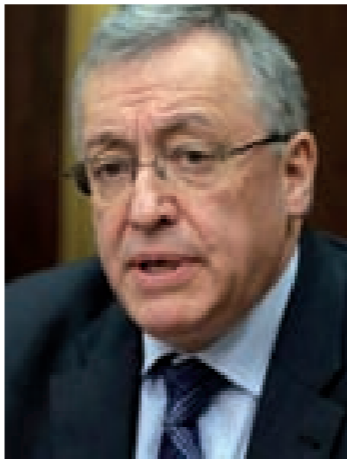
هل تقروض أزمة الرواتب عقد جلسة تشريعية في مجلس النواب؟ الأجواء تشير إلى صعوبة انعقاد الجلسة



مقلد



صالح



فتفت



خليل